جـامعـة الشـارقـة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلـة جامعـة الشـارقة للعلـوم القانونيـة

مجـلـة عـلـمية مـحكمـة

المجلد 23، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2026م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v23.i1.6

العدالة الجنائية التصالحية
"دراسة في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة"

منى سالم الوسمي[1]

محمد شلال العاني[2]

تاريخ الاستلام: 12-11-2024 **تاريخ القبول: 22-01-2025**

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى توضيح فكرة الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية كنمط من أنماط معالجة القضايا ذات الطابع الجنائي، بالإضافة إلى الرضائية في الصلح الجزائي من خلال معرفة الصلح الجزائي كوسيلة لتخفيف العبء على المحاكم من خلال تقديم حلول ودية، وتهدئة التوتر الاجتماعي الناتج عن الجرائم، بما يمكن تسميته بالعدالة الجنائية الرضائية لأنها تنطوي على مفهوم يشمل ممارسات رضائية مثل التي تقع بين الدولة والمتهم في غياب الضحية كما في الأمر الجزائي

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتوضيح ماهية الصلح الجزائي كأحد البدائل الفعالة للدعوى الجنائية، بفضل مرونته في معالجة النزاعات بأساليب ودية وأتاحت للمجني عليه الحصول على تعويض مادي وتقرير حق المتهم الذي يثبت براءته في الحصول على تعويض عادل نظراً للأضرار الذي لحقت به في التشريعات الاتحادية والمقارنة، واختتمت بنتائج وتوصيات وكان أهمها أن العدالة الجزائية لا تقتصر على ما قد يكون لضحية الجريمة من الحقوق وحدها بل تشمل ما قد يكون للمتهم من حقوق عندما يبدو أنه وقع ضحية لتحقيق العدالة دون أن يرتكب التهمة المنسوبة إليه وأوصت الدراسة بضرورة صياغة النصوص التشريعية المنظمة للإجراءات الهادفة إلى تحقيق العدالة الجزائية بحيث تحول دون وقوع الأضرار بالأبرياء كلما أمكن ذلك، وذلك من خلال وضع قيود معينة على تلك الإجراءات

الكلمات الدالة: العدالة الجزائية، العدالة التصالحية، معالجة القضايا، الأمر الجزائي.

---

(1) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

gyada.ecc@gmail.com

(2) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

يعمل نظام العدالة التصالحية على إشراك أطراف الخصومة، بما في ذلك الجاني والمجني عليه والمجتمع، في إجراءات العدالة الجنائية؛ بهدف إيجاد بدائل للعقوبات التقليدية. يركز النظام على الحوار والتوفيق والتصالح، ويهدف إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الجريمة من خلال تحمل المسؤوليات وتعويض المجني عليهم وإزالة آثار الجريمة وأسبابها. (بلقايد، 2011) وبذلك شهد الفكر القانوني تحولاً في مفهوم الردع الجزائي من مجرد عقاب إلى إصلاح، مما أثر على التعامل مع الدعوى الجزائية. فأصبح الصلح الجزائي خياراً في بعض الجرائم، ويعد آلية لإدارة الدعوى العامة خارج الإجراءات التقليدية. ويساعد الصلح الجزائي في معالجة مشكلة التضخم العقابي وتجنب إبطاء سير العدالة. ويقدم حلولاً ودية وتعويضات للمجني عليهم، مع تقليل وصمة الإدانة الجنائية على المتهم (المبيضين، 2015)

قام المشرع الإماراتي بتحديد قواعد التجريم والعقاب في قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم 36 لسنة 2022 وتعديلاته. واتخذ المشرع الإماراتي تبنى نهجاً مميزاً عن غيره من التشريعات خاصة في تقسيمه للجرائم، فقد أحال المشرع الحكم في جرائم الحدود والقصاص والديات إلى الفقه الإسلامي ووضح ذلك في قانون الجرائم والعقوبات. ثم أدخل المشرع خيار الصلح الجزائي بالمادة (348/ إجراءات جزائية لسنة 2022) والتي تسمح للمتهم والمجني عليه بالصلح في بعض الجرائم المحددة على سبيل الحصر. فقد حرص المشرع الإماراتي على فتح باب التسامح بين المتخاصمين من خلال استحداث نظام الصلح الجزائي ضمن أحكام المرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2023 المعدل للمرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجزائية الاتحادي في المواد من 346 إلى 354 . وقد وضحت هذه المواد مفهوم الصلح الجزائي وآثاره على الدعوى الجزائية؛ إذ يمكن إثبات الصلح من قبل المجني عليه أو وكيله الخاص، إما أمام النيابة العامة أو المحكمة أو من خلال محضر مستقل يُرفق بملف القضية. ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية، ومع ذلك، فإن الصلح لا يؤثر على حقوق المتضرر من الجريمة في طلب التعويض المدني، إلا إذا تنازل عنها أو تم تضمينها في اتفاق الصلح في حالات تعدد المجني عليهم، ولا ينتج الصلح أثره إلا إذا أقره جميعهم وعند تعدد المتهمين، فإن الصلح مع أحدهم ينعكس على الجميع، ويعد سارياً عليهم جميعاً

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على هدف العدالة الجنائية التصالحية والذي يتمثل في عرض الصلح على المتهم والمجني عليه إضافة إلى الأهمية التالية:

توضيح الهدف تطبيق العدالة التصالحية في معالجة القضايا الجزائية بالحوار والتوفيق والتصالح، والسعي لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة، وذلك بالتوفيق بين أطراف الخصومة الجزائية بمشاركة المجتمع وتحمل المسؤوليات وتعويض المجني عليهم وإزالة آثار الجريمة وأسبابها

أن العدل هو الالتزام المطلق بالقانون، فالعدل أو العدالة الجنائية من أهم أسباب سعادة الإنسان.

يساعد الصلح الجزائي على تحديد حقوق الشخص الذي ثبتت براءته بعدما وجه إليه الاتهام، كما يساعد في طلب تعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة الإجراءات الجنائية التي اتخذتها السلطات فإن تحقيق العدالة الجنائية هو مطلب الجميع.

إشكالية الدراسة:

يعتمد الصلح الجزائي على توافق إرادة المتهم والمجني عليه، ويعد جزءًا من أنظمة العدالة الرضائية التي تهدف إلى تقليص تراكم القضايا وتجنب العقوبات السالبة للحرية لإنهاء النزاعات بشكل ودي أو بتسوية التفاهمات بين الطرفين، مما دفعنا للتساؤل حول كيفية تطبيق فكرة الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية في القانون الجزائي بصفة عامة ومدى تمييزها عن القانون المدني؟

تساؤلات الدراسة:

- ما مفهوم العدالة الجنائية الرضائية التصالحية؟ وما مفهوم الصلح الجزائي؟
- كيف يتم تجسيد الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية؟
- ما الجرائم موضوع الصلح في القوانين والتشريعات الاتحادية وما آثار الصلح في الخصومة الجنائية والعقوبة؟

أهداف الدراسة:

يبرز الهدف الرئيس للدراسة في توضيح هدف العدالة الجنائية التصالحية كمحاولة إصلاح لجبر الأضرار التي لحقت بالمجني عليه بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

يبرز مفهوم العدالة الجنائية الرضائية التصالحية من الدور الذي يؤديه كبديل للدعوى الجزائية؛ إذ يمثل حل ودي لتسوية النزاعات وتجنب الإجراءات المعقدة بينما يهدف الصلح الجزائي إلى تخفيف العبء عن القضاء وحل مهم للتخفيف من أزمة العدالة الجنائية، إذ يُنهي الدعوى الجزائية بطرق بسيطة، مما يؤدي إلى سرعة حسمها بدون الحاجة إلى اللجوء إلى الإجراءات الجزائية التقليدية.

بيان وتوضيح كيفية تجسيد الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية وذلك بالتفاوض بين الجاني والمجني عليه تحت إشراف وساطة؛ إذ يُفترض توافر رضا الأطراف ويجب أن يكون هذا الرضا خالياً من أي عيوب بحيث يمكن تشبيهه بالعقود المدنية

بيان وتوضيح الجرائم موضوع الصلح في القوانين والتشريعات الاتحادية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي كمنهج أساسي للدراسة ويتم من خلاله التطرق الى الموضوعات المتعلقة بالدراسة بالشرح والتفصيل وبيان ماهيتها، والمنهج المقارن إذا استدعت الحاجة إلى استخدامه

خطة الدراسة:

المبحث الأول: العدالة الجنائية التصالحية أو الرضائية في الصلح الجزائي.

المطلب الأول: ماهية العدالة الجنائية الرضائية في الصلح الجزائي.

المطلب الثاني: ذاتية الصلح الجزائي.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للصلح في الخصومة الجنائية والعقوبة المقررة.

المطلب الأول: تجسيد الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية.

المطلب الثاني: الجرائم موضوع الصلح في التشريعات الاتحادية وأثرها في الخصومة الجنائية والعقوبة

المبحث الأول: العدالة الجنائية التصالحية أو الرضائية في الصلح الجزائي

تمهيد وتقسيم:

اهتمت جميع دراسات وتشريعات القانون وتاريخه بالعدالة التصالحية. (بيومي، 2018) وذلك من أجل تخفيف العبء على المتقاضين مع تبسيط الإجراءات الجزائية في مواجهة الجريمة والعمل على سرعة الفصل في الجرائم، فالعدالة التصالحية تمثل أحد الحلول الفعالة لمواجهة أزمة العدالة الجزائية (بيومي، 2018)؛ إذ تُشكل إطاراً جديداً لحل القضايا الجنائية وهي تعتمد على مشاركة كل من الضحية والجاني وأي طرف آخر تضرر من الجريمة، بهدف إيجاد حلول مشتركة تحت إشراف ميسر مختص يتميز هذا النهج بكونه طوعياً؛ إذ يلتقي الأطراف المعنيون في بيئة آمنة يتحدثون عن تأثير الجريمة على حياتهم، ويتبادلون الأفكار حول المسؤولية عن الأضرار وكيفية إصلاحها بطريقة إيجابية تفيد جميع الأطراف. (بلقايد، 2011) ونوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية العدالة الجنائية الرضائية في الصلح الجزائي.

المطلب الثاني: ذاتية الصلح الجزائي.

المطلب الأول: ماهية العدالة الجنائية الرضائية في الصلح الجزائي

تطورت فكرة العدالة التصالحية مع تطور حق الدولة في العقاب؛ إذ تتولى الدولة سلطة العقاب، وسلطة تنظيم التعويض، سواء من حيث إضفاء الطابع الإجباري بصدد جرائم معينة متمثلاً بعقوبة الغرامة بمفهومها الحديث والتي تستحق بالكامل للدولة إلى الأخذ بنظامي الصلح والتصالح بهدف إيجاد حلول إجرائية سريعة، لتيسير إجراءات التقاضي مع حماية حقوق الإنسان، وضمان أن العقوبات تكون متناسبة مع الجريمة (البشري، 2014)؛ إذ إن الإجراء العادل هو الإجراء الذي يعكس توازنًا عادلاً ونهجاً متوازناً للعدالة من أجل السياسية الجنائية وهو ما أقره المشرع الاتحادي في الصلح الجزائي بالمادة (350/ من قانون الإجراءات الجزائية)، والتي نصت على الصلح بين المتهم والمجني عليه كسبب من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية (الإجراءات.الجزائية، 2022)؛ إذ يجوز الصلح في أي حالة كانت عليها الدعوى، ولو بعد صيرورة الحكم باتاً أو نهائياً أو بإصدار الأمر الجزائي فالعدالة التصالحية كإجراء متوازن بشكل صحيح للصلح بين المتهم والمجني عليه (العجيل، 2016) وسوف نوضح ذلك كما يلي:

أولاً- مفهوم العدالة التصالحية:

تعد العدالة التصالحية البديل الحتمي والتوجه الصحيح لمسار العدالة الجنائية؛ إذ تنظر إلى الجريمة على أنها مساس بالأشخاص وعلاقاتهم وأن الفاعلين هما الجاني والمجني عليه. (إبراهيم، 2014) يقصد بالعدالة التصالحية جعل الجاني مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه في الجريمة التي إقترفها في حق المجني عليه، وهي تعد فرصة لإثبات إمكانيات الجاني الإيجابية في التعامل مع مشاعر الذنب بطريقة بناءة. (المبيضين، 2015) كما يمكن تعريفها بأنها عملية الاستجابة للجريمة بطريقة تعزز إعادة الحالة إلى طبيعتها وتوفق بين جميع الأطراف المتضررة (إبراهيم، 2014).

كما عرفت العدالة التصالحية بأنها العملية التي يشارك فيها الضحية والجاني وأي من أفراد المجتمع المدني الآخرين المتضررين من الجريمة مشاركة نشطة في تسوية المسائل الناشئة عن الجريمة (المتحدة، 1990). ووفقاً للقاعدة (12/ قواعد طوكيو) أنها تسري على جميع الأشخاص الخاضعين للمقاضاة أو المحاكمة أو تنفيذ حكم ما في جميع مراحل تدبير شؤون العدالة الجنائية ولأغراض هذه القواعد يشار إلى هؤلاء الأشخاص بعبارة جناة بصرف النظر عما إذا كانوا من المشتبه فيهم أو المتهمين أو الصادرة بحقهم أحكام (قواعد طوكيو، 1990)

وتهدف العدالة التصالحية بصفة أساسية إلى حماية المجني عليه عن طريق إصلاح الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه، وتساعد في حماية النظام العام؛ لأنها تقتل الشعور بالخوف نتيجة ارتكاب الجرائم ودون اتخاذ إجراء سريع بصددها، بذلك تعد تعبيراً عن حاجة لشكل جديد للعدالة الجنائية لا تحققه الإجراءات التقليدية (البشري، 2014) فالعدالة التصالحية تُؤسس على أن الجريمة تمثل اعتداء على أفراد المجتمع، وعلى ضرورة انخراط كل من الجاني والمجني عليه في الإجراءات الجزائية لإيجاد تسوية ترضي جميع الأطراف كبديل عن العقوبات الجنائية (البشري، 2014)، فالعدالة التصالحية تمثل نظام إجرائي يهدف إلى تبسيط آليات رد الفعل الاجتماعي تجاه ارتكاب الجريمة واختزال مراحلها للوصول إلى حل يرضي أطراف الخصومة دون استصدار حكم بالإدانة. (محمد، 2005)

ثانياً- مفهوم العدالة الجنائية الرضائية:

العدالة الجنائية نظام يستهدف ردع وتخفيف الجرائم بمعاقبة منتهك القانون بعقوبات جنائية بهدف حماية مصالح وحقوق أفراد المجتمع؛ إذ إنه لا يمكن تحقيق هذا الغرض إلا من خلال إيجاد حلول مناسبة للحد من الجريمة؛ ومن ثم تحقيق الغرض الأساسي من العقوبة (طه، 2019). أما مصطلح "الرضائية" يعني الرضا والقبول والاتفاق ويستند إلى حرية الإرادة وروح التفاوض والتسوية (الحكيم، 2002). ويشير مفهوم الرضائية إلى الاعتماد على رضا الأطراف الخاصة لإحداث أثر قانوني في المجال الجزائي؛ أي أن الرضا قد يُفعل أو يُجمد تطبيق النصوص الجنائية ووفقاً لهذا المعنى تتحول القواعد الجزائية من قواعد إجبارية إلى رضائية حيث يصبح الأفراد مخيرين بين خيارات التفاوض ولا يخضعون إلا لما يختارونه بإرادتهم ومع ذلك فإن هذا التعريف

يتسم بالاتساع المفرط حيث يعتد برضا طرف واحد مثل المتهم وحده أو المجني عليه وحده (طه، 2019).

ووفقاً للمادة(349) من قانون الإجراءات الجزائية؛ إذا لم يبادر المجني عليه أو ورثته بالصلح مع المتهم قبل تقديم المتهم إلى المحاكمة الجزائية، فإن للنيابة العامة أن تعرض الصلح على المتهم والمجني عليه وذلك بعد إحاطة المتهم علماً بجريمته وأدلتها وعقوبتها، وبجبر الأضرار التي لحقت بالمجني عليه، وتكون مدة التوصل للصلح 15 يوماً ويتم التصرف في الدعوى الجزائية وفقاً للقانون والإجراءات المتبعة بإحالة الدعوى إذا باءت المحاولات بالفشل، أما إذا قبل المجني عليه أو وكيله الصلح مع المتهم يتم تحرير محضر بالصلح يثبت فيه مضمون الاتفاق ويعتمد من وكيل النيابة العامة بعد توقيع أطرافه (الإجراءات.الجزائية، 2022). فالرضائية هي المبدأ الذي بموجبه يتفق كل من القضاة في المجال الجزائي والأطراف والمجرم والمجني عليه، على استبعاد القواعد القانونية الجزائية التقليدية واستبدالها بقواعد استثنائية بما يتضمن مشاركة الأطراف الخاصة في استبعاد القواعد القانونية المعتادة وتفعيل الحوار والتفاوض (العجيل، 2016).

ثالثاً- مفهوم الصلح الجزائي:

يعتبر الصلح الجزائي جزءاً من أنظمة العدالة الرضائية التي تهدف إلى تقليص تراكم القضايا وتجنب العقوبات السالبة للحرية ويعتمد الصلح الجزائي على توافق إرادة المتهم والمجني عليه؛ إذ يُعد وسيلة لإنهاء النزاعات بشكل ودي أو بتسوية التفاهم بين الطرفين و يشمل الصلح الجزائي دفع مبالغ مالية أو تقديم تعويض للمجني عليه، أو تبني تدابير أخرى بديلة للمساءلة الجزائية ويُشترط في الصلح الجزائي موافقة المتهم والمجني عليه، وفي بعض الحالات قد تتطلب موافقة السلطات القانونية. ويعد الصلح الجزائي خياراً يُعتمد عليه في إدارة الدعاوى الجنائية بشكل ودي وفعال، مما يساهم في تحقيق العدالة وتخفيف الضغط عن النظام القضائي (خراشي، 2016).

كما يعتبر الصلح الجزائي أحد الأنظمة البديلة للدعوى الجنائية؛ إذ يتميز بالمرونة والفعالية في معالجة المنازعات بطرق ودية ورضائية، مما دفع الدولة إلى تبنيه وتضمينه في قوانينها، وفي إطار ذلك قامت بتعديل قوانين متعددة، من ضمنها قانون المعاملات التجارية، وقانون الشركات التجارية وقانون تنظيم علاقات العمل، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وقانون الجرائم والعقوبات سعياً لتوفير بيئة تشريعية تدعم العدالة وتواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (تقارير، 2022).

وتسري أحكام الصلح الجزائي على جرائم الجنح والمخالفات المنصوص عليها في(الفقرة الأولى) للمواد: 382، 390، 394، 403، 404، 425، 426، 427، 431، 432، والفقرة: الأولى للمواد 433، 447، 453، 454، 455، 464، والفقرة الأولى للمادة 465، والفقرة الأولى من المواد: 467، 468، 473، 474 من قانون الجرائم والعقوبات وفي الجنح والمخالفات الأخرى التي

ينص فيها القانون على انقضاء الدعوى الجزائية بالصلح أو التنازل وفقاً للمادة (349/إجراءات جزائية) فالصلح الجزائي أسلوب للتوافق بين الأطراف المتنازعة بهدف إنهاء النزاع، سواء بدفع مبلغ من المال للدولة، أو تعويض المجني عليه أو قبول تدابير أخرى مقابل انقضاء الدعوى الجنائية حيث يمثل استعادة الوضع إلى ما قبل وقوع الجريمة عبر تسوية مادية (المبيضين، 2015)، ويُعد الصلح الجزائي استثناءً يعتمد على التوافق بين المتهم والمجني عليه لحل النزاع الجنائي (المحلاوى، 2011).

فالصلح الجزائي يستند إلى مبدأ الرضائية؛ إذ لا يقبل طلب إثبات الصلح إذا كان معلقاً على شرط أو مقترناً بأجل وفقاً للمادة (350 /إجراءات جزائية) مما يعني ضرورة موافقة المتهم على إجراء الصلح، فضلاً عن موافقة المجني عليه في بعض الجرائم التي تقع على الأشخاص أو الأموال (الإجراءات.الجزائية، 2022). فالضمان الأساسي في نظام الصلح الجزائي هو أنه يترك للمتهم خيار قبول الصلح أو رفضه، مما يعني أن الصلح لا يمكن فرضه على أي طرف، ولا يمكن استخدامه كذريعة لإجبار المتهم (بلقايد، 2011) ولا ينتج الصلح أثره بمجرد قبول المتهم له، بل يتعين عليه الوفاء بالالتزامات المالية، كالغرامة المحددة بالقانون، ولذلك فقد كان من أهم اثار الصلح الجزائي أنه يولد حقا للخزينة العامة أوالمجني عليه في الحصول على المبلغ الذي أسفر عنه الاتفاق بين الطرفين (بلقايد، 2011)

وترى الباحثة أن العدالة التصالحية تقوم على تراضي كل الأطراف المعنية بالجريمة (الضحية، الجاني والمجتمع) من خلال السعي إلى سبيل التفاوض لقبول الجاني تحمل المسؤولية وتعويض الضحية وتحقيق الانسجام الاجتماعي بسد الطريق أمام تجدد الجريمة، فهي مسار يشارك فيها المجني عليه والمتهم وأي شخص آخر عند الضرورة بقصد تسوية المسائل الناتجة عن الجريمة، للوصول إلى اتفاق يتناول النتائج المترتبة على الصلح مثل التعويض، ورد الحقوق، وتحقق إعادة اندماج الضحية والجاني في المجتمع كما أن الصلح الجزائي هو أحد أشكال العدالة الرضائية التي تستخدمها الدولة لتجنب الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية.

المطلب الثاني: ذاتية الصلح الجزائي

تعتمد الأنظمة القانونية فكرة الرضائية بين الأفراد، سواءً لتصالحهم أو لانقضاء الدعوى الجزائية وتشترك جميعها في الهدف منها بشكل كبير مع الصلح الجزائي، لكنها تختلف في بعض الجوانب هذه الأنظمة تشمل الصلح الجزائي والصلح المدني والتنازل عن الشكوى (الستار، 2016) وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا؛ "إذ إن المقرر أن مفاد المادتين 722 و730 من قانون المعاملات المدنية وما نصت عليه المذكرة الإيضاحية لذات القانون أنه متى تم الاتفاق على صلح ترتب عنه انتقال حق المصالح إلى البدل المصالح عليه ويسقط حقه الذي كان محلا للنزاع ويقطع عقد الصلح الخصومة بين المتصالحين ولا يسوغ لأي منهما أو لورثته الرجوع فيه إلا بالتراضي أو بحكم قضائي" (العليا، 2023) وتعرف اتفاقية الصلح بأنها الوثيقة المبرمة تحت إشراف المصلح بين أطراف المنازعة التي يتم بموجبها إنهاء المُنازعة ودياً، بعد استيفاء الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون والقرارات الصادرة بموجبه (تركي، 2020). ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- اختلاف الصلح الجزائي في قانون الإجراءات الجزائية عن الصلح المدني.

الصلح هو نظام معمول به في القانون الجزائي والقانون المدني (إبراهيم، 2014)؛ إذ يختلف الصلح الجزائي عن الصلح المدني في طبيعة النزاع والمصالح المحمية؛ إذ ينشأ النزاع في الصلح المدني من مخالفة لقواعد قانون المعاملات المدنية التي تنظم العلاقات الخاصة، بينما يرتبط النزاع في الصلح الجزائي بجرائم محددة في قانون الجرائم والعقوبات رقم (36) لسنة 2022 وفقاً لأحدث تعديلاته (الجرائم.والعقوبات)، والجنح والمخالفات الأخرى التي ينص فيها القانون على انقضاء الدعوى الجزائية بالصلح أو التنازل وفقاً للمادة (349/إجراءات جزائية) (الإجراءات.الجزائية، 2022)

في الصلح المدني، يتمتع الأطراف بحرية تحديد شروط الصلح، بينما في الصلح الجزائي تحدد القوانين الشروط والآثار بشكل محدد بمجرد إكمال الصلح دون تدخل الأطراف (الجابري، 2018). ويتفق الصلح الجزائي والمدني في كونهما تعاقديين ويفضيان إلى إنهاء النزاع دون حكم قضائي، ولكن يختلفان في نوع القاعدة التي تمت مخالفتها والمصلحة المحمية. ففي الصلح المدني، يمكن أن يكون النزاع وقائياً، بينما في الصلح الجزائي يجب أن يكون النزاع قائماً نتيجة لجريمة مكتملة الأركان (تركي، 2018).

فالصلح الجزائي يكون بصدد جرائم حصرها القانون في قانون الجرائم والعقوبات بالمادة (382)، والمادة (390)، والمادة (394)، والمادة (403)، والمادة (404)، والمادة (425)، والمادة (426)، والمادة (427)، والمادة (431)، والمادة (432)، والمادة (433) ، والمادة (447)، والمادة (453)، والمادة (454)، والمادة (455)، والمادة (464)، والمادة (465)، والمادة (467)، والمادة (468)، والمادة (473)، والمادة (474)، ويتقيد أطراف الصلح الجزائي ببعض الشروط

التي يحددها القانون لإجراء الصلح،

ثانياً- الصلح الجزائي والتنازل عن الشكوى.

يخضع تحريك الدعوى الجزائية في بعض الجرائم لشروط معينة مثل شكوى المجني عليه أو الطلب من جهة خاصة وهذا الإجراء يقيد حرية النيابة العامة في بعض الحالات، ويعيد لها حريتها في تحريك الدعوى الجزائية بعد زوال هذا القيد (تركي، 2010) ويجوز لمن قدم الشكوى في: جرائم السرقة، والاحتيال، وخيانة الأمانة، وإخفاء الأشياء المتحصلة منها،أن يتنازل عن الشكوى. إذا كان المجني عليه؛ زوجاً للجاني، أو كان أحد أصوله، أو فروعه، ولم تكن هذه الأشياء محجوزاً عليها قضائياً ، أو إدارياً، أو مثقلة بحق لشخص آخر، أو عدم تسليم الصغير إلى من له الحق في طلبه، ونزعه من سلطة من يتولاه، أو يكفله، أو الامتناع عن أداء النفقة، أو أجرة الحضانة، أو الرضاعة أو المسكن المحكوم بها، أو سب الأشخاص وقذفهم، أو الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون أن يتنازل عن الشكوى في أي وقت قبل أن يصدر في الدعوى حكم بات. وتنقضي الدعوى الجزائية بالتنازل وفقاً للمادة (17/إجراءات جزائية) ويُمكن لصاحب الحق التنازل عن شكواه؛ في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية. (الإجراءات.الجزائية، 2022).

وقد يتفق الصلح الجزائي مع التنازل عن الشكوى أن كل منهما يقع بإرادة منفردة، وإن اختلفت صفة من يعبر عن إرادته بشأنها فالتصالح يتم بإرادة المتهم وحده (تركي، 2020)، كما يتفق الصلح الجزائي مع التنازل عن الشكوى في تمكين المجني عليه من دور فاعل في إنهاء الدعوى الجزائية وإعطاء الفرصة للأطراف لإنهاء الدعوى الجزائية دون الحاجة لقرار قضائي لكن الصلح الجزائي يتطلب تبادلاً بين الأطراف، كما إن نطاق استخدام النظامين محدد في الكثير من التشريعات الاخذة بهما (الستار، 2016)

وعلى الرغم من إثبات الصلح الجزائي بواسطة وثيقة مكتوبة، فإن التنازل عن الشكوى يستوي أن يكون شفويا أو كتابة، صراحة أو ضمنيا طالما كان دالاً بطريقة قاطعة على الرغبة في عدم استمرار إنتاج الشكوى لآثارها فيكفي لكي ينتج التنازل أثره أن تتجه إليه إرادة صاحب الحق فيه في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية فهو قرار من جانب واحد المجني عليه فقط وقد يكون تنازل عن الشكوى بغير عوض إلا أن ذلك لا يحول دون إمكانية حصول الشاكي على مبلغ من المال قبل التنازل عن شكواه، مما يدعوا للقول بأن كل صلح يتضمن تنازل ولكن ليس كل تنازل يتضمن صلح ولا يكون الصلح الجزائي إلا باتفاق إرادتي المتهم والمجني عليه ولابد أن يتم بالمقابل (الجابري، 2018).

وإذا كانت الكتابة تعد شرطاً لإثبات الصلح الجزائي؛ إذ يجب على وكيل النيابة العامة المختص عند تحرير المحضر إثباته في محضر رسمي، بعد أن يعرض الصلح على المتهم وفقاً للمادة (349/إجراءات جزائية). فالصلح الجزائي لا يتقيد بوجوب طلب مسبق. أما التنازل فيقتصر على

الحالات التي يتطلب فيها المشرع شكوى أو طلب بينما يتطلب تصديق المحكمة على التنازل عن الشكوى للاعتداد به، بينما يكون الصلح الجزائي قابلًا للاعتداد به دون تصديق المحكمة. فقد أجاز المشرع للمتهم، أو من يقوم مقامه، أو وكيله الخاص، أو لورثته، أو وكيلهم الخاص، إثبات الصلح بموجب محرر مصدق عليه من كاتب العدل المختص، ويوقع عليه من المجني عليه، أو ورثته، أو وكيلهم الخاص، بحسب الأحوال وفقاً للمادة (350/إجراءات جزائية) ويمكن أن يكون الصلح الجزائي من الورثة في حالة وفاة الشاكي، ولكن إذا توفي المجني عليه، بعد تقديم الشكوى انتقل الحق في التنازل، إلى ورثته جميعهم وفقاً للمادة (17/إجراءات جزائية) (سلامة، 1980).

ثالثًا- الصلح الجزائي والأمر الجزائي:

الأمر الجزائي هو قرار قضائي يصدر دون محاكمة تقليدية، بهدف فصل الدعوى الجنائية بسرعة وتتجلى قوته في عدم الاعتراض عليه خلال المهلة المحددة قانونيًا (تركي، 2018)، فالأمر الجزائي هو أمر قضائي يصدره عضو النيابة العامة للفصل في موضوع الدعوى الجزائية التي لا يرى حفظها أو إحالتها إلى المحكمة المختصة في جرائم الجنح والمخالفات المحددة ولو في غيبة المتهم، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجزائية ما لم يعترض المتهم خلال المدة المحددة قانوناً وفقاً للمادة (336/إجراءات جزائية).

ويعتبر الأمر الجزائي نوع من التسوية الجزائية ووسيلة لإنهاء الدعوى الجنائية بإجراءات سريعة ومبسطة، تاركاً للخصوم الخيار بين قبوله أو الاعتراض عليه بمجرد أن يصبح الأمر نهائياً وقابلاً للتنفيذ يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية وربما المدنية إذا وُجدت (الستار، 2016) فهو في جوهره حكم أو أمر قضائي يصدره عضو النيابة العامة للفصل في الدعوى الجزائية التي لا يرى حفظها أو إحالتها إلى المحكمة المختصة في جرائم الجنح والمخالفات ولو في غيبة المتهم، ودون تحقيق، ويترتب عليه إنهاء الخصومة الجزائية، ما لم يعترض المتهم خلال المدة المحددة قانوناً (تركي، 2018).

فالغرض من تطبيق الأمر الجزائي عند توافر شروطه هو تبسيط إجراءات الفصل في الدعوى والإسراع في الفصل فيها، وهو ما تقتضيه مصلحة المجتمع، لكن بجانب ذلك فإن هناك مصلحة المتهم في كفالة حريته الشخصية وأمنه؛ لأن الأصل فيه هو البراءة، لذلك أتاح المشرع للمتهم الفرصة في إبداء دفاعه في محاكمة علنية يتوفر له فيها الضمان الكافي وذلك بالمادة (336/ إجراءات جزائية) ويشترك الصلح الجزائي والأمر الجزائي في أن كليهما يُعد من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية إذ يمكن للصلح الجزائي أن يؤدي إلى الامتناع عن تحريك الدعوى أو إنهائها بعد تحريكها، بينما يُستخدم الأمر الجزائي لتجنب تحريك الدعوى بشأن جريمة معينة عادة ما يقتصر تطبيقهما على الجرائم البسيطة مثل المخالفات والجنح، ولا يستخدم في الجنايات إلا أن الهدف من كلا النظامين هو تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد للقضاء والخصوم. كما أن كليهما لا يؤثر

على حقوق المتضرر من الجريمة في رفع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض.

وترى الباحثة أن وجود الاتفاق بين الأطراف يعتبر عنصر جوهري في التعريف الضيق للرضائية، وهو ما يميز العدالة التصالحية التي تعتمد على الحوار والاتفاق بين الجاني والمجني عليه هذا النهج يربط العدالة التصالحية بفكرة التعاقد في القانون المدني، لكنه يحمل طبيعة خاصة في المجال الجنائي. وأن هناك بعض الاختلافات بين الصلح الجزائي والأمر الجزائي.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للصلح في الخصومة الجنائية والعقوبة المقررة

تمهيد وتقسيم:

سارع المشرع الإماراتي في ظل تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم45 لسنة 2023 المعدل للقانون رقم 38 لسنة 2022 إلى التوسع في الأخذ بالصلح الجنائي فأصبح يطبقه على عدة جرائم وردت في قانون الجرائم والعقوبات رقم (36) لسنة 2022 وأجاز التصالح في المخالفات والجنح المعاقب عليها بالغرامة بالمادة (348/إجراءات جزائية) والصلح بين المجني عليه والمتهم في طائفة معينة من الجرائم، ولم يكتف المشرع بها وإنما وسع من نطاقها بمقتضى قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 45 لسنة 2023 (الإجراءات.الجزائية، 2022). مما يدعم الاتجاه نحو إعطاء المجني عليه أو ورثته دورا مهما في السياسة الجنائية المعاصرة حتى يصبحا طرفاً حقيقياً في العدالة الجنائية (الإجراءات.الجزائية، 2022). وفي ضوء ذلك بدأ الاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه إرادة الفرد لتحقيق العدالة الجنائية، مما أدى إلى تطوير هذه العدالة لكي تتحقق بطريق التراضي وفي ظل هذا التطوير لم يعد هدف العدالة الجنائية العقاب فقط، بل أصبح تحقيق الحماية للحقوق الخاصة للأفراد، وأصبح إصلاح العلاقة بين المجني عليه أو ورثته والمتهم هدفاً مهماً في هذا التطوير، مما جعل تحقيق العدالة الجنائية من خلال التعويض أقرب منه من خلال العقاب (بلقايد، 2011) ونوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تجسيد الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية.

المطلب الثاني: الجرائم موضوع الصلح في التشريعات الاتحادية وأثرها في الخصومة الجنائية والعقوبة.

المطلب الأول: تجسيد الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية

تثير فكرة التصالح في القانون الجزائي التصور حول مفهوم العقد الرضائي في القانون المدني؛ إذ تظهر عناصره الأساسية خلال عملية التفاوض ومنها التعبير عن المصالح المتباينة والبحث عن توافق ويمكن أن يكون هذا العقد عبارة عن اتفاق بين السلطات القضائية والمتهم؛ ليعكس جوهر مفهوم العقد، فإن هذا الاتفاق غالباً يكون بمبادرة من السلطة القضائية، ويقبله المتهم وتبرز فكرة العقد في إطار العدالة التصالحية؛ إذ يجري التفاوض بين الجاني والمجني عليه تحت إشراف وساطة تسوية جزائية يُفترض بها توافر رضا الأطراف، بحيث يكون هذا الرضا خالياً من أي عيوب تشابه العقود المدنية ونوضح ذلك كما يلي:

الفرع الأول: تطبيق الرضائية في الصلح الجزائي:

يمكن تطبيق الرضائية في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، في جميع المخالفات وبعض الجنح، إضافة إلى جميع الجنح الخاصة بالأحداث، ووفقًا لقانون الإجراءات الجزائية، يمكن للنيابة العامة أو المحكمة المختصة، حسب الحالة، اتخاذ إجراءات الصلح الجزائي بناءً على اتفاق بين المجني عليه، أو وكيله الخاص، أو ورثته، أو وكيلهم الخاص، وبين المتهم لإنهاء النزاع الجنائي بشكل ودي. وقد يؤدي هذا الصلح إلى انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ الحكم الصادر فيها، حسب الظروف يحق للمجني عليه أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة، وذلك في قضايا الجنح والمخالفات المذكورة في قانون العقوبات في المواد 330 /الفقرة الأولى/، 339، 343 /الفقرة الأولى/، 352، 353، 372، 373، 374، 378، 379 /الفقرة الأولى/، 380، 394، 395، 399، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 423 /الفقرة الأولى/، 424 /الفقرتين الأولى والثانية/ 425 /الفقرة الأولى/، 426، 428، 431، 433، 434، وكذلك في الحالات الأخرى التي ينص عليها القانون يمكن إجراء الصلح في أي مرحلة من مراحل الدعوى، حتى بعد أن يصبح الحكم نهائيًا ويلاحظ أن نطاق تطبيق الصلح في القوانين الجنائية الخاصة أوسع من نطاقه في قانون الإجراءات الجنائية (مصعب سالم علي الحوسني، محمد شلال العاني، 2022).

ويعد الصلح الجزائي بين الأفراد حق إجرائي للمتهم لا يتوقف قبوله من جانبه على عرضه عليه من جانب النيابة العامة، بل له أن يبادر بإعلان رغبته في إعماله، فإن الصلح الجزائي محدد ضمن المادة (349/ إجراءات جزائية)، وحددت المادة (349/إجراءات جزائية) أنواع الجرائم التي يمكن إجراء الصلح فيها. أما جريمة تعريض حياة الآخرين للخطر، فإنها لا تندرج ضمن الجرائم التي يمكن تسويتها عن طريق الصلح الجزائي وفي ذلك أكدت المحكمة الاتحادية العليا هذا الأمر؛ إذ حكمت أن "جريمة تعريض حياة الآخرين للخطر مرتبطة بجريمة الاعتداء على سلامة جسم الغير؛ ومن ثم لا يجوز التنازل أو الصلح بشأنها. إذا قرر حكم المحكمة عكس ذلك وأعلن انقضاء

الدعوى الجنائية بالتصالح، فهذا يُعد خطأً في تطبيق القانون" (طعن رقم 434 لسنة 2023 جزائي).

وتقتصر الرضائية في القانون الجزائي على نوعين رئيسيين من الجرائم العادية الأقل خطورة، حيث يمكن تقدير الأضرار بسهولة وبعض الجرائم الخاصة مثل إصدار شيكات بدون رصيد، والسرقة من المحلات الكبرى، والجرائم التجارية؛ إذ يكون الضحية هو الذي يشكل التسوية ويمكنه تقدير الضرر بسهولة ويتم إثبات الصلح الجزائي للمجني عليه أو من يقوم مقامه أو وكيله الخاص أو لورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال وفقاً للمادة (350/إجراءات جزائية) وبالنسبة للمتهم أو من يقوم مقامه أو وكيله الخاص أو لورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح بموجب محرر مصدق عليه من الكاتب العدل المختص، ويوقع عليه من المجني عليه أو ورثته أو وكيلهم الخاص بحسب الأحوال وفقاً للمادة (350/ إجراءات جزائية)، فإذا لم يشرع المجني عليه أو ورثته في إجراء الصلح قبل تقديم المتهم إلى المحاكمة الجنائية، فإنه يمكن للنيابة العامة أن تعرض الصلح على المتهم والمجني عليه أو ورثته، وذلك بعد إعلام المتهم بتفاصيل جريمته، وأدلتها، وعقوبتها وكذلك بضرورة تعويض المجني عليه عن الأضرار التي لحقت به فإن مدة الصلح المعروضة تكون خمسة عشر يومًا ويمكن تمديدها لمدة مماثلة وفقاً للمادة(349/إجراءات جزائية) ويتم توثيق الإجراءات المتخذة بعرض الصلح في محضر رسمي لإنهاء النزاع في المسائل الجزائية بصورة ودية وفقاً للمادة (348/إجراءات جزائية). أما في القانون المقارن فإنه يمكن تطبيق الرضائية في كل أنواع الجرائم، لكن شرط تحقيق أهداف الوساطة.

الفرع الثاني: الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية.

تبنى المشرع تسمية هذه الصورة من صور العدالة الجنائية التصالحية، على النحو الآتي:

أولاً- عرض الصلح الجزائي عن طريق الوساطة الجزائية:

أضاف المشرع في تعديله للمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2023 المعدل للمرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2022 بشأن تعديل أحكام قانون الإجراءات الجزائية بأن جعل الوساطة آلية قانونية بعرض الصلح عن طريق الوساطة الجزائية وفقاً للمادة (352/إجراءات جزائية)، فقد أجاز المشرع للنيابة العامة، في الجرائم التي تنقضي بالصلح، أو التنازل، وقبل إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزائية من تلقاء نفسها، وبموافقة المتهم، والمجني عليه، أو من يقوم مقامهما، أو بناءً على طلبهما معاً، أن تجري الوساطة الجزائية بين المتهم، وبين المجني عليه، بغية تحقيق المصالحة بينهما، عن طريق وسيط من الغير تحت إشرافها، إذا تبين لها من ملابسات الواقعة، وظروفها، أن مثل هذا الإجراء يمكن أن يضمن تعويض الضرر الذي لحق بالمجني عليه، أو ينهي ما ترتب على الجريمة من آثار، وتُحدد النيابة العامة في قرار الإحالة إلى الوساطة الجزائية مدتها على ألا تتعدى شهر من تاريخ إبلاغ الوسيط بالمهمة، وتكون قابلة للتجديد لمدة مماثلة، ولمرة واحدة فقط،

بناءً على طلب الوسيط، إذا كانت لديه أسباب مبررة لطلبه، وفقاً للمادة (352/إجراءات جزائية)، ويقتصر نطاق الوساطة على بعض الجنح المعاقب عليها بالحبس أو بالغرامة، كما تجوز الوساطة في مواد المخالفات وحدد المشرع هذه الجنح على سبيل الحصر بتقسيمها لفئات الجرائم التي تمس بالشخص واعتباره. (الإجراءات.الجزائية، 2022).

وعلى ذلك فإن نظام الوساطة الجزائية في التشريع الإماراتي يستند إلى مبدأ الرضائية الطوعية؛ إذ يمكن للأطراف اللجوء إليه حسب رغبتهم. وهو نظام منظّم داخل إطار القانون الجنائي؛ إذ يُستخدم لتحقيق التسوية في النزاعات الجنائية، من خلال وسيط يهدف إلى تسهيل التواصل بين الأطراف، وتتكون الرضائية هنا من الاقتراح، التفاوض، الحوار، والاتفاق. فالوساطة ليست رضائية مطلقة، بل مزيج من الرضائية، والملاءمة، تتيح للأطراف الفرصة لحل النزاع الجنائي بطريقة ودية. وتتم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة، والضحية، ولذا يتعين على عضو النيابة العامة تحرير محضر بقبول الضحية، والمشتكى منه اللجوء إلى الوساطة. ولذلك فالوساطة؛ إجراء رضائي، اختياري، يتوقف اللجوء إليه على إرادة الأطراف. ويترتب على الصفة الرضائية للوساطة، أنه يجوز لكلا الطرفين التوقف عن الاستمرار فيها، فإذا كان يحق للأطراف عدم الموافقة على الوساطة منذ البداية، فإن لهما منطقياً التوقف عن الاستمرار في عملية الوساطة. (المحلاوى، 2011).

ويعد قبول كلٌّ من المجني عليه، والجاني، لمبدأ الوساطة، شرط أساسي لسير عضو النيابة العامة، في عملية الوساطة، فلا يمكن أن تنجح عملية الوساطة بدون توافر رضا أطرافها، وقد نص على ذلك صراحة بالمادة (352/إجراءات جزائية) بالقول ....بموافقة المتهم والمجني عليه أو من يقوم مقامهما أو بناءً على طلبهما معاً، (الإجراءات.الجزائية، 2022)

ثانياً- الطبيعة الخاصة للرضائية في العدالة التصالحية.

قد يصعب الحديث عن رضائية كاملة في العدالة التصالحية؛ إذ قد تتفاوت درجات حرية الإرادة بين الأطراف، ففي نظام الوساطة، وفقاً لنص المادة (352/ إجراءات جزائية)، تتم الوساطة بين المتهم والمجني عليه بموافقتهما عن طريق وسيط من الغير تحت إشراف النيابة العامة (الإجراءات. الجزائية، 2022)، يكون الرضا في الواقع مقيداً بطبيعة العلاقة مع السلطات العامة. يختلف مفهوم الرضا في هذا السياق عن الرضا في العقود المدنية؛ فهو عادةً تنازلي، حيث يتنازل الجاني عن بعض حقوقه الأساسية لضمان الخروج من الإجراءات الجنائية بأقل الأضرار، وهذا يعني التخلي عن حقه في محاكمة عادلة، فضلاً عن التهديد بتحريك الدعوى العامة في حال رفض الوساطة. أما المجني عليه، فقد يجد نفسه أيضاً أمام خيارات غير متوازنة؛ إذ يمكن أن يؤدي فشل الوساطة إلى تأخير حصوله على التعويض وارتفاع التكاليف القانونية ويقتصر استخدام الرضائية ضمن نطاق العدالة التصالحية وآلياتها المحدودة، والتي تجرى عادة قبل تحريك الدعوى الجزائية الوساطة بين

الجاني والضحية هي إحدى هذه الآليات، حيث يعمل الوسيط على تسهيل الحوار بين الأطراف بهدف حل النزاع بطرق غير قضائية. من آليات العدالة التصالحية الأخرى ملتقى المجموعة الأسرية؛ إذ يلتقي الأطراف مع أسرهم وأشخاص ذوي علاقة بالقضية للوصول إلى حل مناسب. ومع ذلك، لا يعتبر أي اتفاق بين المتهم والسلطة القضائية ضمن إطار العدالة التصالحية إذا لم يكن فيه ضحية أو تعويض، مما يميزه عن العدالة التفاوضية (الحكيم، 2009).

وترى الباحثة: يعتبر الهدف من إجراء الوساطة هو تفعيل مشاركة الضحية في الإجراءات الجنائية وذلك برضا الضحية لذلك كان قبوله بالوساطة شرط أساسي وضروري لقيامها، وفي الواقع بطء إجراءات العدالة الجنائية التقليدية، إذا لم تتمكن السلطة المختصة من إجراء القبض علي المتهم (الجاني) أو كان مكفلاً بجواز سفره مثل هذه الظروف تخلق احتمال عدم متابعة الجاني لإجراءات التحقيق مما يدفع الضحية لقبول الوساطة كما يشترط لإجراء الوساطة قبول الجاني أو المشتكى منه أو المتهم، وفي حالة رفضه يمكن السير في إجراءات الدعوى الجزائية ولا يجوز إجباره على قبول الوساطة فله الحق في اللجوء إلى القضاء.

المطلب الثاني: الجرائم موضوع الصلح في التشريعات الاتحادية وأثرها في الخصومة الجنائية والعقوبة

يعد الصلح عنصرًا رئيسيًا في السياسة الجنائية المعاصرة؛ إذ يسهم بشكل أساسي في معالجة القضايا الجنائية وتخفيف الأضرار على المجني عليهم؛ إذ لا يُعد الصلح مجرد إضافة للإجراءات الجزائية، بل هو اتجاه قانوني كامل يعالج القصور في الدعوى الجزائية يعزز الصلح السلم الاجتماعي والأمن بين أفراد المجتمع من خلال إزالة العداوة والبغضاء، ويسهم في تحقيق الوفاق والوئام. القوانين، بما في ذلك قانون العقوبات وقوانين الإجراءات الجنائية، نصت على الصلح الذي يختلف في أهدافه وآثاره حسب نوع الجريمة، سواء كانت مخالفات، جنح، أو جنايات، وفي بعض القوانين الاقتصادية (المبيضين، 2015) ونوضح ذلك كما يلي:

الفرع الأول: الجرائم موضوع الصلح:

حدد المشرع الجزائي في دولة الإمارات العربية المتحدة الجرائم التي يكون بصددها الصلح الجزائي وحصرها في قانون الجرائم والعقوبات بالمادة (382) لكل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بأداء نفقة لزوجه أو لأحد من أقاربه أو لأي شخص آخر يجب عليه قانوناً إعالته أو بأداء أجرة حضانة أو رضاعة أو سكن وامتنع عن الأداء مع قدرته على ذلك، والمادة (390) من اعتدى على سلامة جسم غيره بأية وسيلة وأفضى الاعتداء إلى مرضه أو عجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، والمادة (394) لمن تسبب بخطئه في المساس بسلامة جسم غيره، والمادة (403) لمن من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال

غيره، والمادة (404) لكل من هدد آخر بالقول أو بالفعل أو بالإشارة كتابةً أو شفاهةً أو بواسطة شخص آخر، والمادة (425) لمن أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلاً للعقاب أو للازدراء، والمادة (426) لمن رمى غيره بإحدى طرق العلانية بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة، والمادة (427) إذا وقع القذف أو السب بطريق الهاتف، أو في مواجهة المجني عليه وبحضور غيره، والمادة (431) لكل من استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر، والمادة (432) لمن كان بحكم مهنته أو حرفته أو وضعه أو فنه مستودع سر فأفشاه في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو استعمله لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر، والمادة (433) لمن فض رسالة أو برقية بغير رضاء من أرسلت إليه أو استرق السمع في مكالمة هاتفية، والمادة (447) لكل من استعمل سيارة أو دراجة بخارية أو ما في حكمهما بغير إذن أو موافقة مالكها أو صاحب الحق في استعمالها، والمادة (453) لكل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو سندات أو أي مال آخر منقول إضراراً بأصحاب الحق عليه متى كان قد سلم إليه على وجه الوديعة أو الإجارة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو الوكالة، والمادة (454) لكل من استولى بنية التملك على مال ضائع مملوك لغيره أو على مال وقع في حيازته خطأ أو بقوة قاهرة مع علمه بذلك، والمادة (455) لكل من اختلس أو شرع في اختلاس منقول كان قد رهنه ضماناً لدين عليه أو على آخر، والمادة (464) لكل من هدم أو أتلف مالاً مملوكاً للغير ثابتاً كان أو منقولاً جعله غير صالح للاستعمال أو عطله بأية طريقة، والمادة (465) لكل من قطع أو اقتلع أو أتلف شجرة أو طعمه في شجرة أو قشرها بكيفية تميتها، والمادة (467)، والمادة (468) لكل من أتلف أو نقل أو أزال محيطاً أو علامة معدة لضبط المساحات أو لتسوية الأراضي أو لتعيين الحدود للفصل بين الأملاك، والمادة (473) لكل من تسبب بخطئه في جرح دابة أو ماشية مملوكة للغير فإذا أدى خطؤه إلى موتها، والمادة (474) لكل من دخل مكاناً مسكوناً أو معداً للسكن أو إحدى ملحقاته أو محلاً معداً لحفظ المال أو عقاراً خلافاً لإرادة صاحب الشأن، ويتقيد أطراف الصلح الجزائي ببعض الشروط التي يحددها القانون لإجراء الصلح ونوضحها كما يلي:

أولاً- الجرائم الماسة بالحياة:

يحمي القانون الحق في الحياة كأحد أهم حقوق الإنسان. حصر المشرع الاتحادي الصلح بين ورثة المجني عليه والمتهم في جرائم القتل الخطأ وفقًا لقانون الجرائم والعقوبات رقم (36) لسنة 2022، المادة (381). تنقضي الدعوى الجزائية إذا تم التنازل أو الصلح قبل الحكم البات وفقًا للمادتين (379) و(380)، وإذا تم بعد الحكم البات يُوقف تنفيذ الحكم. تسري أحكام الصلح الجزائي في الجنح والمخالفات وفقًا للمواد 382 (الفقرة الأولى)، 390، 394، 403، 404، 425، 426، 427، 431، 432 (الفقرة الأولى)، 433، 447، 453، 454، 455، 464 (الفقرة الأولى)، 465 (الفقرة الأولى)، 467، 468، 473، 474 من قانون الجرائم والعقوبات، وأيضًا في الجنح

والمخالفات الأخرى التي ينص عليها القانون. وحدد المشرع إجراءات الصلح الجزائي بالمادة (348/إجراءات جزائية)؛ إذ أجاز للنيابة العامة أو المحكمة المختصة اتخاذ إجراءات الصلح الجزائي بموجب اتفاق بين المجني عليه أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص وبين المتهم لإنهاء النزاع في المسائل الجزائية بصورة ودية وفقاً للأحكام الواردة بقانون الإجراءات الجزائية، وقد حدد الجرائم التي يجوز فيها الصلح الجزائي بالمادة (349/إجراءات جزائية)

ولئن كان المشرع قد حالفه التوفيق في إعمال الصلح على مثل هذه الجريمة في صورتها البسيطة فقد تناول المشرع جريمة القتل الخطأ في صورتها البسيطة بالمادة (39/جرائم وعقوبات)، وذكر أربعة صور للخطأ إذا وقعت النتيجة الإجرامية بسبب خطأ الفاعل سواءً كان هذا الخطأ إهمال أم عدم انتباه أم عدم احتياط أو طيشاً أو رعونة أم عدم مراعاة القوانين أو اللوائح أو الأنظمة أو الأوامر وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا أنه حالة إغفال الجاني اتخاذ احتياط يوجبه الحذر وتمليه الخبرة الإنسانية العامة على من كان في مثل ظروفه فهو يأخذ مظهراً سلبياً يتمثل في ترك أو امتناع عن اتخاذ الحيطة اللازمة فإن حافلة المواصلات بدأت بالسير دون أن يتأكد السائق من دخول ركاب السلم الأمامي داخل السيارة مما أفضى إلى سقوط أحدهم ووفاته (العليا، 2011).

فقد جانب المشرع الصواب في تطبيقه التوفيق في إعمال الصلح بالنسبة لصورتها المشددة جريمة القتل الخطأ في صورتها البسيطة؛ إذ إن هذة الجريمة لا تكشف عن خطورة إجرامية لدى فاعلها لأنها تقع نتيجة الخطأ والسماح بالصلح في مثل هذه الجريمة، أما الرعونة أو سوء التقدير ففي هذة الصورة لا يقدر الجاني نتيجة ما يفعله ولا يدري أن فعله أو تركه الإرادي يمكن أن تترتب عليه النتيجة التي كان السبب في حدوثها ويفهم من هذا أن سوء التقدير إما أن يكون أمراً مادياً راجعاً إلى الخفة وسوء التصرف كفعل من ينقل أحجاراً فيسقط منه حجر ويصيب إنساناً (الغريب، 2003).

وإما أن يكون سوء التقدير معنوياً و راجعاً إلى جهل الجاني وعدم كفاءته الفنية ويدخل في ذلك جهل أصحاب المهن، كالطبيب الذي يجري عملية جراحية دون أن يراعي الأصول العلمية الثابتة التي يعرفها أمثاله ولا يتسامحون مع من يجهلها وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن مسؤولية الأطباء تخضع للقاعدة العامة وأنه متى تحقق القاضي وثبت لديه الخطأ المنسوب إلى الطبيب، سواء كان مهنياً أم غير مهني وأيا كانت درجته جسيماً كان أو يسيراً فإنه يتعين مساءلة الطبيب عن خطئه، ذلك أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة، فإذا فرط في هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمده الفعل، أو تقصيره، أو عدم تحرزه في أداء عمله، والتزام الطبيب في أداء عمله ليس التزاماً بتحقيق نتيجة، بل ببذل عناية تقتضي منه أن يبذل لمريضه جهوداً صادقة يقظة تتفق مع الأصول المستقرة في عالم الطب (العليا، مجموعة الأحكام الجزائية، 2018).

ثانياً-الجرائم الماسة بشخص الإنسان:

الجرائم الماسة بشخص الإنسان هي الجرائم التي تقع اعتداء على الحقوق الشخصية للإنسان، سواء مست كيانه المادي أو المعنوي، ويتحقق المساس بالكيان المادي للإنسان عن طريق الاعتداء على حقه في الحياة بالقتل، وعلى حقه في سلامة جسمه بأفعال الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة. بينما يتحقق المساس بالكيان المعنوي للإنسان بالاعتداء على حريته وعرضه وإفساد أخلاقه وشرفه واعتباره (الحكيم، 2002)وتعتمد العدالة الجزائية على إجراءات متنوعة وفقًا لقانون الإجراءات الجزائية رقم (45) لسنة 2023، والتي تهدف لتحقيق المصلحة العامة والعدالة الجنائية. وتضمن هذه الإجراءات حقوق الأفراد كما نصت عليها إعلانات حقوق الإنسان والدستور، وتضمن التوازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الأفراد المتمثلة بالعدالة الجزائية (الإجراءات.الجزائية، 2022). تعد قواعد قانون الإجراءات الجزائية من القواعد الاجرائية التي وضعها المشرع لتنظم وسائل التحرك ضد الجريمة ومرتكبها إلى حسم الدعوى بالإدانة والعقوبة أو عكس ذلك ويمتد ليشمل مرحلة تنفيذ العقوبة؛ إذ يتميز قانون الإجراءات الجزائية بأنه الضامن للحرية الشخصية وحقوق الافراد التي تضمنتها إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان وضامن للدستور كون الإجراءات الجزائية تتميز بخطورة لاتقل عن قواعد التجريم والعقاب المقررة في قانون الجرائم و العقوبات رقم (36) لسنة 2022 لأنها تمس الحريات والأمن الاجتماعي لذا كان هدفها إقامة التوازن بين مصلحة المجتمع في الوجود وحق الفرد في حريته (الإجراءات.الجزائية، 2022).

ويقع على القضاء مهمة حسن تطبيق ذلك من خلال التحقيق الجنائي والمحاكمة والطعن بالأحكام وتنفيذها فهي تضمن التدبر الضروري والتفكير الضامن لمصلحة المتهم والمشتكي على حد سواء، لذلك تميزت قواعد قانون الإجراءات الجزائية بالواقعية والمنطقية التي تحفظ للقاضي الملتزم والمحقق الجاد الوسيلة الناجعة لتتبع الواقعة الاجرامية وفي نفس الوقت تحفظ لأطراف الدعوى حقهم المشروع في الضمانات التي تكفل حقوقهم المشروعة (الإجراءات.الجزائية، 2022)

وقد تؤدي أخطاء في قرار إحالة المتهم من النيابة العامة إلى إدانة بريء، مما يستلزم تعويض المتهمين أو الأشخاص المتضررين. وقد يتم اللجوء إلى الصلح الجزائي كإجراء قانوني يعرضه وكيل النيابة العامة على المتهم، الذي يمكنه دفع مقابل مالي لتسوية القضية وإغلاق الدعوى، وإذا لم يدفع يتم إحالة الدعوى إلى المحكمة (مهدي، 2000). وتتضمن إجراءات كشف الجريمة ومرتكبيها مخاطر على حقوق الإنسان، مثل أمر القبض الذي يقيّد حرية المتهم لضمان عدم فراره. القانون يحيط هذا الإجراء بضمانات كافية لمنع التعسف، ويجعل إصداره من صلاحية قاضي التحقيق أو المحكمة. التوقيف، الذي هو إجراء احتياطي، يؤثر على حرية المتهم ويجب أن يكون مصحوبًا بالضمانات اللازمة لحماية حقوقه (الستار، 2016)

الفرع الثاني: آثار الصلح في الخصومة الجنائية:

أدخل المشرع الإماراتي خيار الصلح الجزائي عرض الصلح عن طريق الوساطة الجزائية وفقاً للمادة (352/إجراءات جزائية) وتنظيم الوساطة الجزائية بالمادة (359/إجراءات جزائية) والتسوية الجزائية في الجنح بالمادة (360/إجراءات جزائية) في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 38 لسنة 2022 فقد حرص المشرع الإماراتي على فتح باب التسامح بين المتخاصمين فقد عدل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في المواد من 346 إلى 354 وقد وضحت هذه المواد مفهوم الصلح الجزائي وآثاره على الدعوى الجزائية، (الإجراءات.الجزائية، 2022) ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً-الأثار الناتجة عن الصلح الجزائي:

يمكن إثبات الصلح من قبل المجني عليه أو وكيله الخاص، أمام النيابة العامة، أو المحكمة أو من خلال محضر مستقل يُرفق بملف القضية، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ومع ذلك، فإن الصلح لا يؤثر على حقوق المتضرر من الجريمة في طلب التعويض المدني، إلا إذا تنازل عنها أو تم تضمينها في اتفاق الصلح في حالات تعدد المجني عليهم، لا ينتج الصلح أثره إلا إذا أقره جميعهم وعند تعدد المتهمين، فإن الصلح مع أحدهم ينعكس على الجميع، ويعتبر سارياً عليهم جميعاً وفقاً للمادة (350/إجراءات جزائية)

يستند الصلح إلى مبدأ الرضائية وذلك في كافة صوره؛ إذ لا بد من موافقة المتهم عليه حتى يحدد إجراءه، كما يشترط موافقة المجني عليه إضافة إلى موافقة المتهم في بعض الجرائم التي تقع على الأشخاص الأموال إذا قبل المجني عليه أو من يقوم مقامه أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص الصلح مع المتهم، يحرر محضر بالصلح يثبت فيه مضمون اتفاق الطرفين، يعتمده عضو النيابة العامة، وذلك بعد التوقيع عليه من أطرافه وفقاً للمادة (350/إجراءات جزائية)، كما لا بد من موافقة الجهات الإدارية و النيابة العامة في بعض الأنظمة القانونية وذلك لصحة الصلح في بعض الجرائم التي تدخل في هذا الإطار (طه، 2019)، فالضمان الأساسي في الصلح أن يترك قبوله لاختيار المتهم بعد عرضه عليه لأن الأخذ بنظام الصلح الجزائي يكون جوازي، وليس بحق مقرر لأي طرف، ولا يمكن إكراه طرف عليه بحجة أن الطرف الآخر قد تمسك به (خراشي، 2016) ولا يجوز اتخاذ أي اجراء من إجراءات الدعوى ضد المتهم قبل عرض الصلح عليه في الحالات التي يجوز فيها الصلح غير أن المتهم إذا ما عرض عليه الصلح، فإنه غير ملزم بقبوله، فله كامل الحرية في قبوله أو رفضه، كما أن أي جهة كانت لا تملك فرض الصلح على المتهم بقرار منها وذلك تبعا لمصلحته الشخصية (المبيضين، 2015)

ثانياً- الأثار الناتجة عن التنازل عن الشكوى:

أجاز المشرع لمن قدم الشكوى في جريمة السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها إذا كان المجني عليه زوجاً للجاني أو كان أحد أصوله أو فروعه ولم تكن هذه

الأشياء محجوزاً عليها قضائياً أو إدارياً أو مثقلة بحق لشخص آخر عدم تسليم الصغير إلى من له الحق في طلبه ونزعه من سلطة من يتولاه أو يكفله، أو امتنع عن أداء النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن المحكوم بها، أو سب الأشخاص وقذفهم، أو الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون، أن يتنازل عن الشكوى في أي وقت قبل أن يصدر في الدعوى حكم بات، وتنقضي الدعوى الجزائية بالتنازل، في حالة تعدد المجني عليهم لا ينتج التنازل أثراً إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى، في حالة تعدد المتهمين فإن التنازل عن الشكوى بالنسبة لأحدهم يحدث أثره بالنسبة إلى الباقين. إذا توفي المجني عليه بعد تقديم الشكوى، انتقل الحق في التنازل إلى ورثته جميعهم. إذا تم التنازل بعد صيرورة الحكم الصادر في الدعوى باتاً وجب على النيابة العامة وقف تنفيذ العقوبة، وإخلاء سبيل المحكوم عليه. (الإجراءات.الجزائية، 2022)

ويختلف التنازل عن الشكوى عن الصلح الجزائي في الشروط والحالات التي ينطبق فيها كل منهما. وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا "بأنه الصلح عقد ينتقل به حق المصالح إلى البدل المصالح عليه ويسقط حقه محل النزاع أثره قطع الخصومة بين المتصالحين بالتراضي الرجوع فيه يكون بالتراضي أو التقاضي فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد صلح وتسوية فيما بين طرفيها مؤسساً قضائه على ما انتهى إليه تقرير الخبير المقتصر مهمته على إبداء الرأي الفني رغم تمسك الطاعن بعقد الصلح لإيقاف إجراءات تنفيذ حكم صادر ضده وأن ذلك تم مقابل تسليمه شيك خلت الأوراق مما يفيد استرداده أو إلغاؤه أو أن اتفاق الصلح قد تم التراجع عنه لذلك يعد الحكم قصور في التسبيب ومخالفة للقانون" (العليا، 2023)

ويجوز لمن قدم الشكوى في جرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها إذا كان المجني عليه زوجاً للجاني أو كان أحد أصوله أو فروعه ولم تكن هذه الأشياء محجوزاً عليها قضائياً أو إدارياً أو مثقلة بحق لشخص آخر أو عدم تسليم الصغير إلى من له الحق في طلبه ونزعه من سلطة من يتولاه أو يكفله أو الامتناع عن أداء النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن المحكوم بها أو سب الأشخاص وقذفهم أو الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون أن يتنازل عن الشكوى في أي وقت قبل أن يصدر في الدعوى حكم بات وتنقضي الدعوى الجزائية بالتنازل وفقاً للمادة (17/إجراءات جزائية) ويُمكن لصاحب الحق التنازل عن شكواه في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية (الإجراءات.الجزائية، 2022)، أما في نظام الصلح الجزائي فنجد أن مقابل الصلح محدد سلفا بالقانون، فلا يستطيع أحد استعمال سلطته التقديرية في تعديل هذه القيمة لأن الصلح الجزائي يكتسب حجيته بمجرد اتفاق الارادتين عليه بحيث لا يكون لأحد الخصوم الرجوع فيه أو الانسحاب منه، ولا يتحقق ذلك الا في حالة الطعن بعدم صحة الصلح لعدم مراعاة الشروط التي يتطلبها القانون. (تركي، 2010)

ثالثاً- الأثار الناتجة عن التسوية الجزائية:

أجاز المشرع للنيابة العامة متى كانت الدعوى الجزائية صالحة لرفعها للمحكمة المختصة، أن تقترح على المتهم في جرائم الجنح تسوية نهائية للدعوى الجزائية، بعدم رفعها مقابل الموافقة على توقيع واحد أو أكثر من العقوبات ومنها سداد الغرامة المقررة قانوناً للجريمة بما لا يجاوز نصف حدها الأقصى أو التخلي لمصلحة الدولة عن الشيء الذي استخدم أو أعد للاستخدام في ارتكاب الجريمة أو تحصل عنها أو سحب الترخيص الممنوح للمتهم لمدة لا تتجاوز (6) ستة أشهر أو إلغاؤه أو إغلاق المنشأة أو وقف النشاط التجاري لمدة لا تتجاوز (6) ستة أشهر أو القيام بأحد أعمال الخدمة المجتمعية، مع مراعاة الأحكام العامة المنظمة لها قانوناً أو حظر ارتياد المتهم بعض المحال العامة مدة لا تزيد على سنة، مع مراعاة الأحكام العامة المنظمة لها قانوناً أو حظر استخدام وسائل اتصال معينة أو المنع من حيازتها أو إحرازها مدة لا تزيد على (6) ستة أشهر، مع مراعاة الأحكام العامة المنظمة لها قانونًا أوالإلزام بالتعويض المؤقت عن الضرر الذي لحق بالمجني عليه إذا طلبه وقدره، ويخطر المجني عليه بهذا الاقتراح وفي جميع الأحوال لا يجوز الجمع بين عقوبة الغرامة وتدبير الخدمة المجتمعية ودون الإخلال بحقوق الغير حسن النية، على المتهم في حال قبوله التسوية الجزائية تسليم ما بحوزته أو تحت سيطرته المباشرة أو غير المباشرة من أشياء وأموال استعملت في الجريمة أو كان من شأنها أن تستعمل فيها أو كانت محلاً لها، أو التي تحصلت منها على أن تنفذ التسوية الجزائية بمصادقة القاضي الجزائي المختص على محضر التسوية النهائي وفقاً للمادتين (360/ 362 إجراءات جزائية).

الفرع الثالث: أثر الصلح في العقوبة:

يُعد الصلح الجزائي وسيلة ويشمل دفع مبالغ مالية أو تقديم تعويضات للمجني عليه، أو تبني تدابير أخرى بديلة للمساءلة الجزائية ويُشترط في الصلح الجزائي موافقة الأطراف المعنية، بما في ذلك المتهم والمجني عليه، وفي بعض الحالات قد تتطلب موافقة السلطات القانونية ويعتبر الصلح الجزائي خياراً يُعتمد عليه في إدارة الدعاوى الجنائية بشكل ودي وفعال، مما يساهم في تحقيق العدالة وتخفيف الضغط عن النظام القضائي (إبراهيم، 2014) ذلك أن الصلح لا يحقق نفعا للمتهم في كافة الأحوال، فقد يكون اتهام المجني عليه له تهاما كيديا على خلاف الحقيقة، وفي هذه الحالة يكون للمتهم مصلحة محققة في السير في إجراءات الدعوى حتى يتسنى له إثبات براءته من الاتهام الكيدي بدلا من الصلح وما ينطوي عليه من إساءة له (عطية، 2014).

فالصلح لا يضر بمصلحة طرفي النزاع لأنه رضائي في الأصل؛ إذ لا تملك أي جهة فرض الصلح على المتهم بقرار منها، وللمتهم الخيار بين قبول الصلح أو رفضه تبعا لمصلحته الشخصية فيقبله إذا رجح الإدانة لما يحققه الصلح له من مزايا ويرفضه إذا رجح البراءة، بل وقد يقبله وبرضاه حتى في حالة رجحان البراءة لديه، تجنبا للمساس من وقوفه موقف المتهم أمام السلطات القضائية، أو غير القضائية في إدارة الدعوى كما يخدم الأطراف كافة، ويأخذ بالحسبان حقوق الجميع لعدالة التصالحية أنها لا تكون إلا بمقابل، فالمقابل عنصر أساسي في هذا النظام ، فالصلح لا يكون بحسب

الأصل إلا بمقابل يدفعه المخالف الى الإدارة المختصة أو المجني عليه، وذلك في صورة عوض اختياري إما لاقتناع المخالف بمسؤوليته عن الفعل الذي ارتكبه أو لتفضيله هذا الطريق عن المثول أمام السلطات القضائية والخضوع لإجراءات المحاكمة ، وإذا كان الصلح الجزائي يحقق عدم تعريض المتهم للمتابعة الجزائية فإنه بالمقابل لا يفرض على المجني عليه، وبه تتحقق مجموعة من المزايا تجعله في مصاف الإجراءات الأكثر إرضاء للمجني عليه (العجيل، 2016).

وترى الباحثة أن الصلح الجزائي يعد خياراً يُعتمد عليه في إدارة الدعاوى الجنائية بشكل ودي وفعال، مما يسهم في تحقيق العدالة وتخفيف الضغط عن النظام القضائي وعليه يمكن القول بأن الرضا هو الأساس الذي تبنى عليه العدالة الجنائية التصالحية في جميع صورها، فلا بد من رضا طرفي المنازعة الجنائية على عقد الصلح بينهما، كونه من الإجراءات التي تنظرها المحاكم، كما أنها تتميز بأنها أقل كلفة، وإن كان لا يجوز أن تكون على حساب المبادئ الأساسية في القانون.

الخاتمة:

ركزت الدراسة على فعالية العدالة التصالحية في إقامة العدالة الجنائية، مشيرة إلى أن نجاحها يعتمد على قبول المتهم وتطبيقه. تعتبر العدالة التصالحية بديلاً فعالاً لتيسير الإجراءات الجنائية؛ إذ تقلل من آثار المحاكمة الجنائية السلبية وتخفف الضغط على المحاكم من خلال انقضاء الدعوى الجنائية. تشمل آليات العدالة التصالحية الصلح الجنائي ، وقد تم استحداث طرق أخرى مثل الوساطة في التشريعات الحديثة لتحسين سرعة وفعالية التقاضي.

النتائج والتوصيات:

أولاً - النتائج:

لا تقتصر العدالة الجزائية على ضمان حقوق ضحايا الجريمة وحدها، بل تشمل ما قد يكون للمتهم من حقوق عندما يقع ضحية لخطأ قضائي في الإجراءات الجزائية السالبة للحرية أو في إنزال العقوبة بحقه خطأ في توجيه التهمة إليه دون أن يرتكب الجريمة المنسوبة إليه؛ إذ إن في هذا الاتهام أضرار مختلفة تلحق بالمتهم مما تستلزم العدالة جبر هذه الأضرار.

يعد الصلح الجزائي والأمر الجزائي جزءاً مهماً من أنظمة العدالة الرضائية التي تهدف إلى التضييق من تراكم القضايا وتجنب العقوبات السالبة للحرية.

يعتمد الصلح الجزائي على توافق إرادة المتهم والمجني عليه، حيث يُعد وسيلة لإنهاء النزاعات بشكل ودي أو بتسوية التفاهمات بين الطرفين و يشمل الصلح الجزائي دفع مبالغ مالية أو تقديم تعويضات للمجني عليه، أو تبني تدابير أخرى بديلة للمساءلة الجزائية ويُشترط في الصلح الجزائي موافقة الأطراف المعنية، بما في ذلك المتهم والمجني.

أن هدف تطبيق نظام العدالة التصالحية هو معالجة القضايا الجنائية بالحوار والتوفيق والتصالح، والسعي لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة، وذلك بالتوفيق بين أطراف الخصومة الجزائية بمشاركة المجتمع وتحمل المسؤوليات وتعويض المجني عليهم وإزالة آثار الجريمة وأسبابها.

البحث في مظاهر الرضائية في العدالة الجنائية التصالحية كالموافقة الطوعية، والحوار المتبادل الحر، والاتصال في بيئة آمنة، كما يكون بمقدور الأطراف قبول النتائج التصالحية أو رفضها في أي وقت أثناء العملية، ومن ثم العودة إلى إجراءات العدالة القائمة مما يعني إنهاء إجراءات العدالة التصالحية.

إن كثرة عدد القضايا المطروحة على القضاة قد أثقل كاهلهم وبدد جزءاً كبيراً من وقتهم وجهدهم لاسيما عند نظر الجرائم البسيطة، وما ترتب على ذلك من طول الإجراءات، وتأخر الفصل فيها وتكبد الدولة نفقات باهظة، ويضيق بها المتهمون أنفسهم لما تسببه لهم من مضيعة لأوقاتهم، وتكاليف مادية يتحملون بها فضلاً عن أن وقوفهم موقف الاتهام أمام السلطات القضائية ينال من كيانهم الأدبي في المجتمع لا سيما وأن بعض هذه الاتهامات قد تكون كيدية.

لا يؤثر الصلح على حقوق المتضرر من الجريمة في طلب التعويض المدني، إلا إذا تنازل عنها أو تم تضمينها في اتفاق الصلح في حالات تعدد المجني عليهم.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

تناشد الباحثة المشرع الإماراتي باقتراح تعديل المادة (349) في قانون الإجراءات الجزائية لتكون التالية بعد إضافة الفقرة الآتية: (-1جرائم القتل العمد المنصوص عليها في المواد (382 و 384/3)، وذلك أخذا بنص قانون الجرائم والعقوبات التي تتصل بالمادة الأولى منه على أنه: (تسري في جرائم القصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية....) والمادة الأولى/1 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه: (تطبق أحكام هذا القانون في شأن الإجراءات الجزائية المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها بموجب قانون الجرائم والعقوبات، كما تطبق في شأن الإجراءات المتعلقة بجرائم القصاص والدية فيما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

ينبغي على المشرع أن يوسع نطاق الصلح في مجال التشريعات الجزائية الخاصة؛ إذ إنها لم تتضمن نصوص تتيح استخدام الصلح كوسيلة لإنهاء الدعاوى الجزائية، على الرغم من الفوائد التي يمكن أن تتحقق من وراء ذلك.

من الضروري أن تركز برامج العدالة التصالحية على إعادة تأهيل الجناة ومساعدتهم على الاندماج مجددًا في المجتمع، وذلك عن طريق إشراكهم في برامج خدمة المجتمع كجزء من العقوبات البديلة.

ينبغي تطوير آليات لضمان حصول الضحايا على تعويضات عادلة وسريعة دون الحاجة إلى الانتظار لفترات طويلة من التقاضي، وذلك عبر تبني أنظمة الصلح الجزائي الفعالة.

يجب على المشرع تبسيط إجراءات الصلح الجزائي والوساطة من خلال إنشاء إطار قانوني يتيح إنهاء القضايا البسيطة بشكل سريع، مما يساعد على تخفيف العبء عن النظام القضائي.

ضرورة التوسع في تطبيق الوساطة في الجرائم حيث يمكن توسيع نطاق الوساطة لتشمل بعض الجرائم التي كانت مستبعدة في السابق، مما يوفر خيارات أكثر للمتهمين والضحايا لتحقيق تسوية سريعة وفعالة.

يجب تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات العدالة التصالحية من خلال إنشاء منصات تشاركية يمكن من خلالها للأطراف المعنية بالمجتمع المساهمة في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات.

ينبغي صياغة نصوص قانونية واضحة ومحددة تهدف إلى تحقيق العدالة التصالحية، مع وضع ضوابط صارمة لمنع أي استغلال أو تجاوز للحقوق.

قائمة المصادر والمراجع

إبراهيم. محمد فوزي (2014) دور الرضا في قانون الإجراءات الجنائية دار النهضة، القاهرة، ط1، ،2014 ص 58.

إبراهيم، مدحت محمد عبد العزيز (2014) الصلح والتصالح في قانون الإجراءات الجنائية دار النهضة العربية، القاهرة ص27.

بلقايد. ليلى بلقايد (2011) الصلح في جرائم الاعتداء على الأفراد فلسفته وصوره وتطبيقه في القانون الجنائي المقارن،. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ،ط1، ص .13.

البشري،محمد الأمين (2014) عمان، الأردن: العدالة الجنائية ومنع الجريمة دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1ص 27.

البشري, محمد الأمين. (2008). العدالة الجنائية التصالحية القائمة على المجتمع (المفهوم والتطور) مجلة الفكر الشرطي ، الإمارات العربية المتحدة, المجلد 16العدد 4 مركز بحوث شرطة الشارقة يناير ص -47 48.

بيومي.. كاملة محمد غريب (2018) العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1،.

تركي. منى كامل (2018) الاعتراض على الأوامر الجزائية وإشكالية التنفيذ في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي: دراسة مقارنة سبتمبر 20). pp.) مجلة مغرب القانون، المجلد 2، العدد 54 ص -34 56.

تركي منى كامل (2020) التحكيم التجاري الدولي القاهرة: دار النهضة العربية ، ط1، ص 135.

تركي, منى تركي. (2010). سلطة الادعاء العام في حفظ الدعوى في التشريعات العُمانية مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خيضر،الجزائر ، المجلد5، العدد 10, .ص 136.

تقارير, اخبارية .(2022) صحيفة البيان. Retrieved from https://www.albayan.ae منشور في 5 / يناير 2022

خراشي.. عادل عبد العال إبراهيم (2016) التصالح في جرائم المال العام دراسة تحليلية بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي. الإسكندرية: ط1، دار الجامعة الجديدة ص13.

الجابري. إيمان محمد الصلح (2018) كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1، 2018، ص 30.

الحكيم، محمد حكيم حسين (2002) النظرية العامة للصلح. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة دار النهضة العربية, p. 87.

الحكيم محمد حكيم حسين (2002): النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية، دراسة مقارنة دار النهضة العربية 2002، القاهرة ص53.

الحكيم محمد حكيم حسين. (2009). العدالة الجنائية التصالحية في الجرائم الإرهابية، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي. القاهرة: دار الكتب القانونية، ط1، ص 63.

عبد الستار.. فوزية عبد الستار(2016) شرح قانون الإجراءات الجزائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية، المجلد الأول. القاهرة: دار النهضة العربية، ط5، ص 682.

العجيل.. منصور عبد السلام عبد الحميد حسان(2016) العدالة الرضائية في الإجراءات الجنائية. رسالة دكتوراه جامعة القاهرة،, ص66.

الغريب. محمد عيد (2003) شرح قانون العقوبات القسم الخاص. القاهرة: دار الكتب، ط1، ص 816.

المبيضين على محمد المبيضين (2015) الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة عمان: رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 52.

المتحدة. (1990). لجنة الامم الفصل التاسع - استخدام التدابير غير الاحتجازية في إقامة العدل.،جنيف: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين،حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل ص 389

المتحدة الأمم. (2000). منع الجريمة والعدالة الجنائية. المؤتمر العاشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (.p 47). جنيف: المنعقد في الفترة من: 10إلى: 17أبريل.

المحلاوى. أنيس حسيب السيد الصلح (2011) وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية، دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الإسلامي،. الإسكندرية،ط1: دار الفكر الجامعي،ص 37. https://doi.org/10.21608/ ins.2011.234231

النيابة، العامة الاتحادية (2023) . احكام الصلح الجزائي النيابة العامة للدولة تغريدة نشرتها على حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي. أبوظبي, وام, دولة الإمارات العربية المتحدة 19 نوفمبر2023 .

سلامة. مأمون محمد (1980) قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 152.

طه. محمد سلامة (2019) بني العدالة التصالحية في السياسة الجنائية دراسة مقارنة،. عمان، الأردن،: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، ص 14.

عطية حسن محمود. م. (2014). دور المجني عليه في انهاء الدعوى الجنائية. جامعة القاهرة. القاهرة: رسالة دكتوراه ص 23.

العليا, المحكمة الاتحادية. (2018). مجموعة الأحكام الجزائية. أبوظبي: مجموعة الأحكام الجزائية والقواعد الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا في الطعن الجزائي رقم 420 – 365 لسنة 2017 جزائي، جلسة الاثنين الموافق 16 أكتوبر 2017، ا س ق 22.

العليا, المحكمة الاتحادية. (2011). مجموعة الأحكام الجزائية . أبو ظبي: المحكمة الاتحادية العليا دار القضاء العالي في 23 مارس 2011 س ، 21 رقم ، 107 صـ 1443.

قانون الصلح . (2021). قانون رقم (18) لسنة 2021 بشأن تنظيم أعمال الصلح في إمارة دبي. دبي: اللجنة التنفيذية في إمارة دبي.

قواعد طوكيو لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير غير الاحتجازية القاعدة (12) 1990).

محمد. امين مصطفى (2005) مشكلات الحبس الاحتياطي بين قيوده والتعويض عنه دراسة مقارنة. الاسكندرية: مطبعة الفتح، ط1ص. 112.

مصعب سالم علي الحوسني، محمد شلال العاني. (2022). الصلح الجزائي في جرائم الحدود والقصاص والديات في التشريع الإماراتي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد 19العدد (3) سبتمبر 2022م , ص 155. https://doi.org/10.36394/jls.v19.i3.6

مهدي. عبد الرءوف (2000) شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، القاهرة،ط1: دار النهضة العربية القاهرة ص 82.

موسي. محمود سليمان (2018) السياسة الجنائية وتطبيقاتها التشريعية. الإسكندرية: دار الفكرالجامعي، ط1

مرسوم بقانون اتحادي بشأن الإجراءات الجزائية رقم 38 لسنة 2022. أبوظبي: صدر التشريع في 03 أكتوبر 2022 تاريخ نفاذ التشريع في 01 مارس 2023 تاريخ النشر في الجريدة الرسمية في 10 أكتوبر 2022 بالعدد (737) الجريدة الرسمية.

مرسوم بقانون اتحادي رقم (36) لسنة 2022 في شأن قانون الجرائم .والعقوبات بتعديل بعض أحكام مرسوم بقانون اتحادي رقم 31 لسنة 2021 صدر بتاريخ 20 سبتمبر 2021، ونفذ بتاريخ 02 يناير 2022، ونشر بالعدد (712) ملحق الجريدة الرسمية بتاريخ 26 سبتمبر 2021 وفقاً لآخر تحديث في 03 أكتوبر 2022 طعن إداري رقم 147 لسنة 2023. أبوظبي: المحكمة الاتحادية العليا طعن إداري صادر بتاريخ 05 ابريل 2023.

وزارة العدل المصرية. (2019). المادة 551 من القانون المدني المصري 131 لسنة 1948 وفقا لأحدث تعديلاته لسنة .2019 القاهرة: وزارة العدل.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

ʾibrāhīmu muḥammadu fawzī (2014) dawru al-riḍā fī qānūni alʾijrāʾāti aljināʾiyyati dāru al-nahḍati alqāhirati ṭ ،2014 ṣa 58.

ʾibrāhīmu madaḥt muḥammad ʻabdi al-ʻazīzi (2014) al-ṣulḥu wa-l-taṣāluḥu fī qānūni al-ʾijrāʾāti al-jināʾiyyati dāru al-nahḍati al-ʻarabiyyati al-qāhirati ṣ

balqāyida laylā balqāyida (2011) al-ṣulḥu fī jarāʾimi aliāʻtidāʾi ʻalā alʾafrādi falsafatuhu waṣūʾaruhu wataṭbīquhu fī alqānūni aljuniʾiʾī almuqārini alʾiskandariyya dāru aljāmiʻati aljadīdati ،1ط، ṣ .13.

albashariyyumuḥammadu alʾamīni (2014) ʻammāna alʾurdunnu alʻadālatu al-janāʾiyyati wamanʻu aljarīmati dāru alḥāmidi lil-nashri wa-l-tawzīʻi ، ṭṣ 27.

albashariyyu- muḥammadu alʾamīni (2008). alʻadālatu aljināʾiyyatu al-taṣāluḥiyyatu alqāʾimatu ʻalā almujtamaʻi (almafhūmi wa-l-taṭawwuri majallatu alfikri al-sharṭiyyi ، alʾimārātu alʻarabiyyatu almuttaḥida#u- almujalladu 164 الْعَـدَدُ markazu buḥūthi shurṭati al-shāriqati ynāyr ṣ 47- 48.

bayūʾimyyun kāmilatun muḥammadu gharībin (2018) alʻadālatu bayna tārīkhi alqānūni wa-l-qānūni al-dawliyyi alʾinsāniyyi alqāhiratu almarkazu alqawmiyyu lil-ʾiṣdārāti alquanwinnayi ṭ

turkiyyin minā kāmilin (2018) aliāʻtirāḍu ʻalā alʾawāmiri aljazāʾiyyati waʾishkāliyyatu al-tanfīdhi fī ḍawʾi qānūni alʾijrāʾāti aljazāʾiyyati alʾimāarittī dirāsatun muqārinatun sbtmbr 20). pp.) mijallatu maghribi alqānūni almujalladu 2، alʻadadu 54 ṣ 34- 56.

turkiyyun minā kāmilun (2020) al-taḥkīmu al-tijāriyyu al-dawliyyu alqāhiratu dāru al-nahḍati alʻarabiyyati ، ṭ ṣ 135.

turkiyy- minan turkiyyin (2010). sulṭatu aliāddi'ā'i al'āmmi fī ḥifẓi al-da'wā fī al-tashrī'āti al'umāniyyati majallatu almufakkiri kulliyyatu alḥuqūqi wa-l-'ulūmi al-sīāsiyyati jāmi'atu khayḍarāljazā'iri ، almujallad al'adadu 10, .136 ص.

taqārīru- akhbāriyyatun .(2022) ṣaḥīfatu albayāni Retrieved from https://www.albayan.ae manshūrun fī 5 / ynāyr 2022

khurāshiyyun 'ādilu 'abdu al'āli 'ibrāhīmu (2016) al-taṣāluḥu fī jarā'imi almāli al'āmmi dirāsatun taḥlīliyyatun bayna alqānūni alwaḍ'iyyi wa-l-fiqhi al'islāmiyyi al'iskandariyya ṭ dāru aljāmi'ati aljadīdati ṣ

aljābiriyyu 'īmānu muḥammadin al-ṣulḥu (2018) kasababin liānqiḍā'i al-da'wā aljinā'iyyati al'iskandariyya dāru aljāmi'ati aljadīdati ṭ 2018، ṣa 30.

al-ḥkm mḥmd ḥkm ḥsn (2002) al-nẓra al'āmmatu lil-ṣulḥi risālatu dukutwarāh jāmi'atu al-qāra dār al-nḍa al'arabiyya#i- p. 87.

alḥakīmu muḥammadu ḥkm ḥsn (2002): al-naẓariyyatu al'āmmatu lil-ṣulḥi watiṭabyaquāathā fī al-mawāddi al-janā'iyyati dirāsatun muqārinatun dāru al-nahḍati al'arabiyyati 2002، alqāhirati ṣ

alḥakīmi muḥammadu ḥkm ḥsn (2009). al'adālatu aljinā'iyyatu al-taṣāluḥiyyatu fī aljarā'imi al'irhābiyyati dirāsatun muqāranatun fī alqānūni alwaḍ'iyyi wa-l-fiqhi al'islāmiyyi alqāhiratu dāru alkutubi alquanwinnayi ṭ ṣ 63.

'abdu al-sattāri fawziyyatu 'abdu al-sattāri 2016) sharḥu qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyyati wafqan li'aḥdathi al-ta'dīlāti al-tashrī'iyyati almujalladi al'awwalu alqāhiratu dāru al-nahḍati al'arabiyyati ṭ ṣa 682.

al-'ujaylu manṣūrun 'abdu al-salāmi 'abdu alḥamīdi ḥassānu 2016) al-'adālatu al-riḍā'iyyatu fī al-'ijrā'āti al-jinā'iyyati risālatu dukatwarāh jāmi'atu alqāhira#i- ṣa

al-ghrb muḥammadun 'd (2003) sharḥu qānūni al'uqūbāti alqismu alkhāṣṣu alqāhiratu dāru alkutubi ṭ ṣ 816.

al-mubayyaḍīna 'alā muḥammadin al-mubayyaḍīna (2015) al-ṣulḥu al-jjuni'i'iuy wa'atharuhu fī al-da'wā al-'āmmati 'ammān risālatu miājastyr fī aljāmi'ati al-'urdunniyyati ṭ dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i ṣa 52.

almuttaḥidati (1990). lajnatu alāammi alfaṣlu al-tāsi'u - astikhdāmu al-tadābīri ghayri aliāḥtijāziyyati fī 'iqāmati al'adlijanyafu dalīlun bisha'ani ḥuqūqi al'insāni khāṣṣun bi-l-quḍāti wa-l-mudda'īna al'āmmayni wa-l-muḥāmīnḥuqūqu al'insāni fī majāli 'iqāmati al'adli ṣ 389

almuttaḥidatu al'umami (2000). man'u aljarīmati wa-l-'adālati aljinā'iyyati almu'utamaru al'āshiru liman'i aljarīmati wa-l-'adālati aljinā'iyyati (p. 47). janyafu almun'aqidu fī alfatrati min 10أَبْرِيلَ17 :إِلَى.

almaḥlāʾū ʾanīsu ḥasībi al-sayyidi al-ṣulḥu (2011) waʾatharuhu fī al‘uqūbati wa-l-khuṣūmati aljināʾiyyati dirāsatun muqārinatun bayna alqānūni aljuniʾiʾī wa-l-fiqhi alʾislāmiyyi alʾiskandariyya#ṭ dāru alfikri aljāmi‘iyyiṣ 37. https://doi.org/10.21608/ins.2011.234231

al-nībati al‘āmmatu aliāttiḥādiyyati (2023) . aḥkām al-ṣulḥi al-jjuzāʾiyyi al-nībatu al‘āmmatu lil-dawlati tagharīdatun nasharathā ‘alā ḥasābitahā fī mawāqi‘i al-tawāṣuli al-ajtimā‘iyyi ʾabwẓby- wām- dwla al-ʾimārāt al-‘rbya almuttaḥidatu 19 nwfmbr .

salāmatu maʾamūnin muḥammadin (1980) qānūnu aliājriāʾāt al-janāʾiyyati mu‘allaqan ‘alayhi bi-l-fiqhi waʾaḥkāmi al-naqḍi alʾiskandariyya dāru aljāmi‘ati aljadīdati ṣ 152.

ṭh muḥammadu salāmata (2019) buniya al‘adālatu al-taṣāluḥiyyatu fī al-sīāsati aljināʾiyyati dirāsatun muqārinatun ‘ammāna alʾurdunnu dāru alḥāmidi lil-nashri wa-l-tawzī‘i ṭ ṣa 14.

‘aṭiyyatu ḥasani maḥmūdin m (2014). dawru almajniyyi ‘alayhi fī anhiāʾ al-da‘wā aljināʾiyyati jāmi‘atu alqāhirati alqāhiratu risālatu dukutwarāh ṣ 23.

al‘ulyā- almaḥkamatu alitaḥiddayu (2018). majmū‘atu alʾaḥkāmi aljazāʾiyyati ʾabwuẓby majmū‘atu alʾaḥkāmi aljazāʾiyyati wa-l-qawā‘idi al-ṣādirati ‘ani almaḥkamati aliāttiḥādiyyati al‘ulyā fī al-ṭa‘ni aljuziʾiʾī raqmi 420 – 365 lisanati 2017 jazāʾiyyun jilsatu aliāthnayni almūāfiqi 16 ʾaktwbr 2017، a s q 22.

al‘ulyā- almaḥkamatu aliāttiḥādiyyatu (2011). majmū‘atu alʾaḥkāmi aljazāʾiyyati . ʾabū ẓabyin almaḥkamatu aliāttiḥādiyyatu al‘ulyā dāru alqaḍāʾi al‘ālī fī 23 māris 2011 s ، 21 raqmu ، 107 ṣ 1443.

qānūnu al-ṣulḥi . (2021). qānūnu raqmu (18) lisanati 2021 bishaʾani tanẓīmi ʾa‘māli al-ṣulḥi fī ʾimārati dubay dubay al-lajnatu altunufyiddhayu fī ʾimārati dubay

qawā‘idu ṭūkyū lajnatu al-ʾumami al-muttaḥidati al-khāṣṣatu bi-l-tadābīri ghayri aliāḥtijāziyyati 1990 (12) القاعدة).

muḥammadun aʾamyin muṣṭafā (2005) mushkilātu alḥabsi aliāḥtīāṭiyyi bayna quyūdihi wa-l-ta‘wīḍi ‘anhu dirāsatun muqārinatun aliskandariyya maṭba‘atu alfatḥi ṭṣ 112.

muṣ‘abun sālimun ‘aliyyu alḥawsunyi muḥammadu shallāl al‘ānī (2022). al-ṣulḥu aljizāʾiyyu fī jarāʾimi alḥudūdi wa-l-qiṣāṣi wa-l-dīāti fī al-tashrī‘i alʾimāarittī mijallatu jāmi‘ati al-shāriqati lil-‘ulūmi alqānūniyyati almujalladu 193) الْعَـدَدُ) sbtmbr 2022م - ṣ 155. https://doi.org/10.36394/jls.v19.i3.6

mahdiyyun ‘abdu al-raʾūfi (2000) sharḥu al-qwā‘d al‘āmmati lil-ʾijrāʾiāt al-jnāʾiya al-qāhr#ṭ dāru al-nhḍa al‘arabiyyati alqāhirati ṣ 82.

mūsay maḥmūdi sulaymānu (2018) al-sīāsatu aljināʾiyyatu wataṭbīquāathā al-tashrī‘iyyatu alʾiskandariyya dāru alfikriāljāmi‘iyyi ṭ

marsūmun biqānūnin attiḥādiyyun bishaʾani alʾijrāʾāti aljazāʾiyyati raqmu 38 lisanati 2022.

ʾabwẓby ṣadara al-tashrīʿu fī 03 ʾaktwbr 2022 tāaryukh nafādhi al-tashrīʿi fī 01 māris 2023 tārīkhu al-nashri fī aljarīdati al-rasmiyyati fī 10 ʾaktwbr 2022 bi-l-ʿadadi (737) aljarīdati al-rasmiyyatu

marsūmun biqānūnin atḥiāadyi raqmu (36) lisanati 2022 fī shaʾani qānūni aljarāʾimiwālʿuqūbātu bitaʿdīli baʿḍi ʾaḥkāmi marsūmin biqānūnin atḥiāadyi raqmi 31 lisanati 2021 ṣadara bitārīkhi 20 sbtmbr 2021، wanafadha bitārīkhi 02 ynāyr 2022، wanushira bi-l-ʿadadi (712) mulḥaqu aljarīdati al-rasmiyyati bitārīkhi 26 sbtmbr 2021 wafqan liʾākhiri taḥdīthin fī 03 ʾaktwbr 2022 ṭaʿnun ʾidāriyyun raqmu 147 lisanati 2023. ʾabwẓby almaḥkamatu alitḥādiyyatu alʿulyā ṭaʿnun ʾidāriyyun ṣādirun bitārīkhi 05 abrayla 2023.

wizāratu alʿadli almiṣriyyatu (2019). almāddatu 551 min alqānūni almadaniyyi almiṣriyyi 131 lisanati 1948 wafqan liʾaḥdathi taʿdīlātihi lisanati .2019 alqāhiratu wizāratu alʿadli

Restorative Criminal Justice "A Study of the Legislation of the United Arab Emirates"

Muna Alwasmi[1]

Mohammed Shallal Al-Ani[2]

Abstract:

The study aims to elucidate the concept of consensuality in restorative criminal justice as a mode of handling cases of a criminal nature, in addition to consensuality in criminal reconciliation. This includes understanding criminal reconciliation as a means to alleviate the burden on courts by offering amicable solutions and mitigating social tension resulting from crimes, a concept referred to as consensual criminal justice. This involves practices of consensuality, such as those that occur between the state and the accused in the absence of the victim, as seen in criminal orders. The study adopts the descriptive-analytical method and the comparative method to clarify the nature of criminal reconciliation as an effective alternative to criminal litigation, thanks to its flexibility in addressing disputes amicably. It allows the victim to receive financial compensation and the accused, who proves their innocence, to obtain fair compensation for damages suffered, as seen in federal and comparative legislation. The study concludes with a set of findings and recommendations, the most important of which is that criminal justice is not limited to the rights of the crime victim alone but also includes the rights of the accused when it appears they were wrongfully accused. The study recommends the need to draft legislative texts regulating procedures aimed at achieving criminal justice to prevent harm to innocents whenever possible by imposing certain restrictions on these procedures.

Keywords: criminal justice, restorative justice, case handling, criminal order.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
gyada.ecc@gmail.com

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)